

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

قمع التدليس والنش

قصر هاروق الأول ملك مصر

قصر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بآية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

(١) عدد البضاعة أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

شهادة ٤ - يحظر استيراد شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغشوشا أو فاسدا

فغير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطار وتداولها وباستعمالها لأي غرض آخر مشروع وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها وبالشروط التي يصدرها قرار وزاري .

إذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصديرها إلى الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة بعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه .

لجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزاري .

شهادة ٥ - يجوز فرض حد أدنى من العناصر النافعة في العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين وعلى العموم فرض عناصر معينة في تركيبها ويكون ذلك بمرسوم .

ويعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من طرح أو عرض للبيع أو باع بالتسمية التي صدر عنها المرسوم المتقدم ذكره مواد لا تكون مطابقة لأحكام ذلك المرسوم مع علمه بذلك .

شهادة ٦ - يجوز فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة في تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع أو في صنعها أو وزنها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع كما يجوز تنظيم استعمال تلك الأشياء ويكون ذلك بمرسوم .

لجوز بمرسوم إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير والمواد أو حفظها أو بيان حالاتها التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك .

وكذلك يجوز لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيحة أن ينظم المرسوم بيع جميع البضائع التي يسرى عليها هذا القانون وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

لجوز الجزاء على مخالفة أحكام المراسم المذكورة عقوبات لا تتجاوز العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

شهادة ٧ - تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة .

(٢) ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

(٣) حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

(٤) نوعها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة سببا أساسيا في التعاقد .

لجوز العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات لخص أخرى مزيفة أو مختلة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة .

شهادة ٢ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها .

(٢) من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالا مشروعا وكذلك من حرض على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أي نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش في الجرائم المشار إليها في الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولو كان المشتري أو المستهلك عالما بغش البضاعة أو بفسادها .

شهادة ٣ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئا من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

لجوز العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

شهادة ١٣ - شغلى المواد ٢٦٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات.

شهادة ١٤ - شغلى حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث السنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة في المخالفة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات وكذلك الحكم في المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة .

شهادة ١٥ - شغلى وزراء الصحة العمومية والتجارة والدخالة والمالية والمدل والزراعة بتنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعدل به من تاريخ ندمه بأمر وزارة الترسية .

شغلى أن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن يشتر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدبر بقصر حادين في ٢٤ شبتمبر سنة ١٣١٠ (١١ شبتمبر سنة ١٩٤١)

شاروق

شغلى حضرة صاحب الجلالة

وزير المدل وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
شغلى محمد شهاب شغلى محمد الهدوى شغلى حسين شغلى

وزير التجارة والصناعة وزير الزراعة وزير الصحة العمومية
شغلى محمد الرحمن شغلى محمد شغلى شغلى شغلى شغلى

شغلى رسوم

بتعيين عضو مجلس الدفاع الأعلى

شغلى شاروق الأول ملك شغلى

شغلى الإطلاع على القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى ؛

شغلى المرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ شبتمبر سنة ١٩٣٩ بتعيين قائد الأسطول الحوى حسن عبد الوهاب باشا عضواً بالمجلس المذكور لمدة سنتين ؛

شغلى إنشاء على ما عرضه علينا وزير الدفاع الوطنى وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

شهادة ٨ - شغلى حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو بصدقه في الأمانة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

شغلى إذا أتمت الإعلانات أو أضيفت أو صرحت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتجريمه أو باتفاهه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذاً كاملاً .

شهادة ٩ - لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

شهادة ١٠ - شغلى عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أولصقه .

شغلى تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ لأوازين والمفايس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بجمع الفس والندابيس متشابهة في العود .

شهادة ١١ - شغلى المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزارى

شغلى يعتبر هؤلاء من مامورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

شغلى الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لتقرره اللوائح من الإجراءات

شهادة ١٢ - إذا وجدت لدى الموظف المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتماد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشبه فيها بصفة وقتية .

شغلى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن المحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويجرى بهذه العملية محضرى محتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها .

شغلى عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط .